الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

ورقة عمل مقدمة

لمؤتمر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيتها العامة الخامسة والعشرون

"حماية الأطفال في الفضاء الرقمي: التحديات والتشريعات والإجراءات الوقائية"

وضع استراتيجيات وقائية فعّالة للتعامل مع المخاطر الرقمية بما في ذلك برامج الوقاية من التنمر الإلكتروني والاستغلال

اعداد الدكتورة مها صالح آل شهاب (مفوض حقوق الطفل)
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - مملكة البحرين

مقدمــة في الجلسة الثانية
الاثنين 12 يناير 2026
المنامة - مملكة البحرين

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

السيدات والسادة ..

الحضور الكريم ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أصبح الفضاء الرقمي جزءًا أساسيًا من حياة الأطفال اليوم، وأداة تعليمية وترفيهية لا يمكن الاستغناء عنها؛ إلا أن هذا الفضاء ذاته يحمل تحديات ومخاطر متزايدة، أبرزها التنمر الإلكتروني، والاستغلال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وانتهاك الخصوصية، والتعرّض للمحتوى الضار؛ وحرصًا على الوفاء بالالتزامات الناشئة بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الملحقة، لاسيما المتعلقة بحماية الطفل من جميع أشكال العنف والاستغلال، تبرز أهمية وجود منظومة وطنية وقائية شاملة تعزز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا بخصوص هذه الفئة.

الحضور الكريم...

إن المخاطر الرقمية التي يتعرض لها الأطفال لم تعد هامشية، بل تشكل أحد أهم التحديات المعاصرة في مجال حقوق الطفل، فالتنمر الإلكتروني بات يؤثر على الصحة النفسية للطفل، وبدى جليًا امتداد أثره إلى الأسرة والمدرسة والمجتمع، بينما يقود الاستغلال الرقمي إلى انتهاكات جسيمة تمسّ سلامة الطفل وكرامته الإنسانية؛ ومن هنا، تبرز الحاجة إلى سياسات متقدمة تتجاوز الاستجابة بعد وقوع الضرر، لتصبح وقاية استباقية تُشيّد على المعرفة والتوعية والأُطر التشريعية؛ ولها مؤشرات يمكن قياس أثرها والتحقق من مدى فاعليتها على هذه الفئة.

وفي هذا السـياق، نؤكد على أهمية تبنّي اسـتراتيجيات وطنية وقائية متكاملة تتضـمن جملة العناصـر التالية:

أولًا: بناء منظومة حماية تقنية وأسرية شاملة

في اطار ما تفرضـــه الاتفاقيات الدولية من توفير الحماية اللازمة للأطفال، فإن على الحكومات أن تبادر إلى وضع التشـريعات وتعزيز الأطر والسـياسـات التي تكفل توفير الحماية الكافية للطفل في العالم الرقمي، كما تعتبر الأسـرة المنطلق الأول في رصـد لكل ما يتعرض له الطفل من انتهاكات تمس أو تؤثر على حقوقه أثناء

استخدامه للفضاء الرقمي؛ وبالتالي فإنها -أي الأسرة- يلزم أن تمنح السبل والآليات للرصد والإبلاغ عن أي محتوى ضار أو سلوك مسيء أو انتهاك يمكن أن يتعرض له الطفل؛ كما يتوجب على المنصّات الرقمية توفير بيئة آمنة للأطفال، ووضع إجراءات متاحة للتبليغ والتعامل مع الشكاوى، مع أهمية الحفاظ على سرية بيانات الأطفال وخصوصيتهم بما يحقق مصالحهم الفضلى.

ثانيًا: تعزيز التربية على الوعي الرقمي

يعد إذكاء الوعي لفئة للأطفال بشأن حقوقهم الرقمية حجر الزاوية في مجال رسم الاستراتيجيات الوقائية لحمايتهم من المحتوى الضار؛ ومن هذا المنطلق تأتي أهمية إدماج مفاهيم السلامة الرقمية في المناهج الدراسية، وتنمية مهارات التفكير النقدي لديهم على نحو يمكنهم من التمييز بين التصرفات الآمنة والسلوكيات غير الآمنة؛ أضف إلى ذلك أنه لا يمكن إغفال أو تجاهل دور المعلمين والاخصائيين الاجتماعيين داخل المجتمع المدرسي في رصد المؤشرات المبكرة للتنمّر الإلكتروني وتعزيز وعي الأطفال بسبل الحماية المناسبة.

ثالثًا: تطوير برامج وطنية للوقاية من التنمّر الإلكتروني

تستدعي التحديات الرقمية الراهنة العمل على إعداد برامج وطنية للوقاية من التنمّر الإلكتروني، تقوم على إجراءات موحدة وفعّالة داخل المجتمع المدرسي، تشمل آليات التدخل، وخطوطًا آمنة وسرية للإبلاغ، وبرامج توعية تستهدف الطلبة والأسر على حد سواء؛ كما ينبغي أن ترتكز الاستجابة على مبادئ الدعم النفسي والاجتماعي بما يعزز الشعور بالأمان لدى الأطفال ويحافظ على دمجهم في البيئة التعليمية بصورة صحية وآمنة.

رابعًا: حقوق المشاركة للأطفال في صنع القرار

يعد إشراك الأطفال ومشاركتهم في صنع القرار لاسيما في الشؤون المتعلقة بحقوقهم التزاما واجبًا على الدول؛ لذا من الأهمية اللازمة خلق نهج وطني فاعل قائم يضمن إشراك الأطفال في تصميم السياسات والخطط ذات الصلة بالحماية الرقمية، على النحو الذي يعزز ثقافتهم في الإبلاغ ويُنمّي لديهم الشعور

بالمسؤولية في المجال الرقمي؛ كما يساهم تمكين الأطفال في المشاركة ببلورة الحلول وبناء جيل واعٍ قادر على التعامل مع الفضاء الرقمي بأمان ومسؤولية.

خامسًا" آليات الحماية.. مفوض حقوق الطفل نموذجًا

لقد خطت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين خطوات ملموسة في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل من خلال استحداثها في يونيو 2023 لمنصب (**مفوض حقوق الطفل**) ضمن هيكلها التنظيمي، وتسمية أحد أعضاء مجلس المفوضين للقيام بهذه الولاية، إذ يستمد مفوض حقوق الطفل دوره والمهام الموكلة إليه من ذات الاختصاصات المناطة للمؤسسة والواردة في قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، والتي تتمحور في كل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق هذه الفئة على النحو الذي يحقق مصالحها الفضلى ويراعي خصوصيتها.

ويُعد استحداث منصب مفوض حقوق الطفل أحد الوسائل المتاحة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنشأة بموجب "**مبادئ باريس**" ذات الصلة بعملها؛ إذ أن وجود هياكل متخصصة ضمن تنظيم عمل المؤسسات الوطنية هو أحد المبادرات والسياسيات الوطنية الوقائية الرامية إلى حماية حقوق الطفل؛ وتكفل هذه الآلية توفير الحماية اللازمة والمرتبطة بمخاطر الاستغلال والتنمر الإلكتروني وانتهاك الحق في الخصوصية، والتعرّض للمحتوى الضار.

سادسًا: مسؤوليات الشركات الرقمية الكبرى

لا يمكن أن تتحقق حماية الأطفال دون مساءلة الشركات التكنولوجية الكبرى ومنصات التواصل الاجتماعي عن الوفاء بالتزاماتهم المتعلق بحماية حقوق الطفل في العالم الرقمي. والتي تشمل مسؤولياتها ما يلي:

- تطبيق تصميمات آمنة لحسابات الأطفال افتراضياً.
- حظر توجيه الإعلانات التجارية إليهم أو استخدام بياناتهم لأغراض ربحية.
- تطوير أنظمة تحقق فعّالة من العمر.
- الاستثمار في تقنيات رصد المحتوى الضار والاستغلال.
- توفير آليات تبليغ سهلة وواضحة ومتعددة اللغات.
- الالتزام بمبادئ الشفافية حول الخوارزميات والممارسات الإعلانية.

وهو ما شـدد عليه الميثاق الرقمي العالمي الذي أكد على مسـؤوليات القطاع الخاص المشـتركة مع الدول والمجتمع المدني.

الحضور الكريم ...

إن حماية الأطفال في البيئة الرقمية ليست خيارًا ثانويًا أو جهدًا مرحليًا، بل هي مسؤولية وطنية وإنسانية تتطلب عملاً منهجيًا مستمرًا وشراكة فاعلة بين أصحاب المصلحة كافة؛ فالأطفال هم الفئة الأكثر استخدامًا للتكنولوجيا، وهم في الوقت ذاته الأكثر تعرضًا لخطرها، الأمر الذي يجعل من واجبنا توفير منظومة وقائية متكاملة تعمل على تحقيق الحماية الكاملة والشاملة للأطفال في الفضاءً الرقمي، ويتيح لهم التعلم والنمو والإبداع دون خوف أو تهديد.

كما نؤكد على إن حماية الأطفال في البيئة الرقمية هو واجب قانوني وأخلاقي، والميثاق الرقمي العالمي يمثل فرصة تاريخية لإعادة ضبط العلاقة بين التكنولوجيا وحقوق الإنسان، وبالشراكة بين الحكومات والمؤسسات الوطنية والأسر والشركات الكبرى والمجتمع المدني، يمكن بناء فضاء رقمي آمن يمكّن الطفل من التعلم والإبداع دون خوف أو استغلال.

ختامًـا ... نوصـي بالآتـي:

(1) اعتماد اسـتراتيجيات وخطط عمل وطنية تكفل الوقاية من المخاطر الرقمية ضـد الأطفال؛ مرتبطة مباشرة بالميثاق الرقمي العالمي واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

(2) فرض التزامات قانونية واضحة على الشركات الرقمية الكبرى والمنصات من حيث الشفافية، وتقييم الأثر على حقوق الطفل، ومسؤولية إزالة المحتوى الضار بأقصى سرعة.

(3) تعزيز الحوكمة الرقمية الرقابة على المنصـات التجارية بما يعزز حماية خصـوصـية الطفل ويمنع استغلال بياناته.

(4) تضـمين مفاهيم السـلامة الرقمية ضـمن المناهج التعليمية، وتعليم الأطفال طرق التعامل الآمن مع الفضاء الإلكتروني، بالتوازي مع إشراك الأسرة في متابعة سلوكيات الأبناء الرقمية.

(5) الدعوة إلى استحداث هياكل متخصصة معنية بحقوق الطفل ضمن التنظيم الداخلي لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ يناط بها ولاية تعزيز وحماية حقوق هذه الفئة -بما في ذلك الحماية في الفضاء الرقمي- على النحو الذي يحقق مصالحهم الفضلى وبما يضمن خصوصيتهم وحقوقهم الأخرى؛ مع دعم دور مفوض حقوق الطفل وتوسيع صلاحياته في تلقي الشكاوى الرقمية والمتابعة القضائية والتثقيف المجتمعي.

(6) إنشاء مرصد وطني واقليمي للمخاطر الرقمية ضد الأطفال، معني بجمع البيانات والإحصاءات والمعلومات، ويسهم في صنع القرار.

(7) ضمان دمج حماية الأطفال في السياسات الوطنية، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وتمكينهم من المشاركة المنظمة في تصميم السياسات والإجراءات التي تمس حياتهم الرقمية وتكفل تعزيز سبل الحماية والوقاية اللازمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

ملحق خاص

جهود مملكة البحرين المعنية بتعزيز وحماية الحقوق الرقمية للطفل

يتضـمن هذا الملحق تعريفًا موجزًا بالجهود والأنشـطة المبذولة من مملكة البحرين في مجال تعزيز وحماية الحقوق الرقمية للأطفال؛ سـواء على المسـتوى التشـريعي أم التوعوي وإذكاء الوعي أم البناء المؤسـسـي، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولًا: نظم تشريعية تكفل حماية الحقوق الرقمية للطفل

- القانون رقم (37) لسنة 2012 بإصدار قانون الطفل؛ هو ليس قانونًا خاصًا بالفضاء الرقمي، إلا أنه يوفر حماية شـاملة ضـد إسـاءة المعاملة والاعتداءات، ويتضـمن أحكام توفر حماية قانونية يمكن تطبيقها على الفضاء الرقمي في سياق إساءة الاستخدام عبر (الإنترنت).
- القانون رقم (30) لسـنة 2018 بإصـدار قانون حماية البيانات الشـخصـية في البحرين؛ يعزز خصـوصـية المسـتخدمين، بما في ذلك الأطفال، من خلال تنظيم اسـتخدام البيانات الشـخصـية من قبل الجهات الحكومية والخاصة، ما يؤثر بشكل غير مباشر في حماية الحقوق الرقمية للأطفال.
- هناك اهتمام تشـــريعي متنامٍ، كما عبر عنه نواب في البرلمان، بدمج حماية الطفل في البيئة الرقمية داخل الرقابة التشريعية وتطوير السياسات الوطنية.

ثانيًا: إدماج حماية الأطفال ضمن الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني

مملكة البحرين تبنت اسـتراتيجية وطنية للأمن السـيبراني (2025-2028) تهدف إلى خلق بيئة رقمية آمنة للمجتمع ككل، بما يشـــمل الفئات الأولى بالرعاية مثل الأطفال، من خلال تعزيز الحوكمة الرقمية، وبناء أطر قانونية وتقنية للحد من المخاطر الرقمية.

ثالثًا: آليات متخصصة لحماية الطفل في الفضاء الرقمي

تم إنشـاء وحدة حماية الطفل في الفضـاء الإلكتروني ضـمن الإدارة العامة لمكافحة الفسـاد والأمن الاقتصـادي والإلكتروني، تعمل على: مراقبة حماية الأطفال على المنصـــات الرقمية والتطبيقات المختلفة، التعاون مع

جهات دولية مثل الإنتربول في قضايا الجرائم الإلكترونية ضد الأطفال، واستقبال بلاغات الانتهاكات المتعلقة بالأطفال عبر الخط الساخن (992) والتعامل مع تلك البلاغات بالتنسيق مع الجهات المختصة.

رابعًا: المراقبة المؤسسية (وحدة حماية الطفل في الفضاء الإلكتروني)

تم إنشـاء وحدة حماية الطفل في الفضـاء الإلكتروني داخل الجهة المعنية بالأمن الإلكتروني في وزارة الداخلية، وهي تعمل على: تطوير منظومة حماية متكاملة، التنسـيق مع جهات تعليمية وأمنية، وتنظيم ورش عمل وتعاون مع منظمات أخرى.

خامسًا: خطط توعية وتثقيف حول السلامة الرقمية

أطلقت الجهات الوطنية مبادرات توعوية تشمل:

- أدوات تعليمية تفاعلية لتعزيز الوعي بأمن المعلومات وممارسات السلامة الرقمية بين الطلاب، مثل "أدوات توعية حماية الطفل على الإنترنت" التي توفر محتوى تعليميًا تفاعليًا للطلاب والمعلمين والأهل لتعزيز فهم مخاطر الإنترنت وطرق التعامل معها.
- برامج تعزيز ثقافة الأمن السـيبراني للطلبة ضـمن المناهج أو كمحتوى تدريبي داعم للتوعية الوقائية ضد مخاطر الفضاء الرقمي.

سادسًا: برامج تعليمية وتوعوية منهجية للأطفال والأسرة

ضمن المساعي والجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدى طلبة المدارس، يطلـق المركـز الوطني للأمن السـيبرانـــي الحقيبة التثقيفية في إصـدارها الأول باللغة العربية، والتي تتضـمن على موارد تثقيفية تفاعلية متنوعة، بهدف زيادة الوعي بالسلامة الرقمية والأسس المرتبطـــة بالأمن السيبرانـــي، لتشجيع الممارســات السيبرانية الصحيحة وتعزيز البيئة التعليمية الآمنة، مما يدعم الجهود الوطنية لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني.

سابعًا: حملات وطنية للتوعية والاستجابة

أطلقت وزارة الداخلية حملة وطنية للتوعية لحماية الأطفال من الاستغلال والابتزاز الإلكتروني، تستهدف زيادة فهم الأهل والطلاب للعوامل المخاطر وكيفية التعامل معها، وتوفير آليات إبلاغ مناسبة.

ثامنًا: آليات الإبلاغ والتدخل الفوري

توفر الجهات المختصة عدة قنوات إبلاغ مباشرة خاصة بالانتهاكات الرقمية التي يتعرض لها الأطفال، مثل: الخط الساخن (992) للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية والانتهاكات، الإبلاغ عبر تطبيقات الهاتف أو النماذج الإلكترونية، وتهدف هذه الآليات إلى ضمان استجابة سريعة وفعالة لحماية الأطفال من الإساءة أو الاستغلال عبر الفضاء الرقمي.

تاسعًا: آليات الإبلاغ والتدخل السريع للأطفال

خط نجدة ومساندة الطفل (998) يعمل على مدار الساعة لتلقي البلاغات حول إساءة أو تعرض الأطفال للخطر، ويقدم: استشارات ودعم نفسي واجتماعي، إحالة الحالات للجهات المختصة، ومشورة أسرية وقانونية حسب الحاجة، وهذا يعزز عنصر التدخل الفوري والحماية العملية للأطفال في السياق الرقمي وغير الرقمي.

عاشرًا: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

تشارك مملكة البحرين في الحوارات الخليجية والدولية المرتبطة بسلامة الأطفال في العالم الرقمي، بما في ذلك جلسات حوارية تشارك فيها وزارات ومسؤولون خليجيون حول سبل حماية الفضاء الرقمي للأطفال وتنسيق المبادرات المشتركة.

تسهم مملكة البحرين في مبادرات خليجية وإقليمية تهدف لحماية الطفل في العالم الرقمي من خلال منظمات مثل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والتنمية الاجتماعية، وتنسيق سياسات مشتركة داخل مجلس التعاون الخليجي لمواجهة المخاطر الرقمية للأطفال.

الخلاصة:

جهود مملكة البحرين في تعزيز الحقوق الرقمية للأطفال أوســع وأكثر شــمولًا مما يتم تداوله عادة، فهي لا تقتصر على التعامل مع المخاطر الرقمية فقط، بل تشمل:

- تشريعات متعددة وشاملة.
- سياسات لحماية البيانات تؤثر بشكل غير مباشر على سلامة الطفل الرقمي.
- مؤسسات متخصصة.
- بناء بيئة سيبرانية آمنة على المستوى الوطني.
- أدوات تعليمية وتوعوية منهجية.
- حملات وطنية للوقاية والإبلاغ.
- آليات تدخل فورية.
- تعاون دولي وإقليمي.

كل ذلك يعكس رؤية متكاملة للاســتجابة لحماية حقوق الطفل في العصــر الرقمي من الجانب الوقائي، المؤسسي، التشريعي، والمجتمعي.

****